2010

سوق التأمين

سوق التأمين

هيكلة سوق التأمين :

1 – مؤسسات التأمين وإعادة التأمين :

تتكوّن سوق التأمين من 22 مؤسسة منها 19مؤسسة مقيمة و3 مؤسسات غير مقيمة. وتتوزع المؤسسات المقيمة بين 15 شركة خفية الإسم و4شركات ذات صبغة تعاونية.

كما تتوزع المؤسسات المقيمة بين 17 مؤسسة خاصة ومؤسستين عموميتين.

وتباشر المؤسسات المقيمة نشاطها حسب الاختصاصات التالية :

- 13 مؤسسة تباشر مختلف أصناف التأمين ،
- 3 مؤسسات مختصة في التأمين على الحياة ،
- مؤسسة مختصة في تأمين الصادرات ،
- مؤسسة مختصة في تأمين القروض ،
- ومؤسسة مختصة في إعادة التأمين.

أمّا المؤسسات غير المقيمة فتتكون من شركة خفية الإسم و فروعيـن تابعين لشركات أجنبية. وتختص هذه المؤسسات في تأمين الأشخاص غير المقيمين وعمليات إعادة التأمين (ملحق عدد 3).

2 – وسطاء التأمين :

- نـواب التأمين :

يبلغ عدد نواب التأمين 795 نائبا في نهاية سنة 2010 مقابل 721 نائبا في موفى سنة 2009. وشهدت هذه السنة الترخيص لـ 88 نائبا جديدا وسحب الترخيص من 9 نواب تأمين.

ويتوزّع هؤلاء النواب على كافة جهات البلاد حيث تستقطب تونس الكبرى نسبة 44,4 % تليها صفاقس 12,6 % وسوسة 9,1 % وبقية الجهات حوالي 33,9 %.

- سماسـرة التأمين :

يبلغ عـــدد السمـــاسرة المتواجدين بالســوق 67 سمسارا سنة 2010 مقابل 64 في نهاية سنة 2009 يتوزّعون بين 45 سمسارا في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة و8 سماسرة في شكل شركات خفية الإسم و14 شخص طبيعي.

- منتجو التأمين على الحياة :

يعمل بالسوق 38 منتج تأمين على الحياة سنة 2010 مقابـل 33 في نهاية سنة 2009 منهم 5تابعون لشركة التأمين على الحياة والتثمير «حياة» و33 تابعون لمؤسسة التأمين « مغربيـة ».

3– الخبراء ومعاينو الأضرار :

- الخبـراء :

تعدّ سوق التأمين 825 خبيرا مرسّمين بسجل الجامعة التونسية لشركات التأمين في نهاية سنة 2010 مقابل 779 خبيرا في نهاية سنة 2009.

وتجدر الملاحظة أنّ العدد المذكور ينقسم بين 375 مرسّمين حسب نظام الترخيص القديم و450 مرسّمين حسب نظام كراسات الشروط المعتمد منذ سنة 2002.

- معـاينو الأضـرار :

تعد القائمة التي تمسكها الجامعة التونسية لشركات التأمين 106 معاين أضرار في نهاية سنة 2010 مقـابـل 97 سنـــة 2009، من بينهـــم 20 مكتبا في شكل ذوات معنوية فيما ينشط البقية بصفة منفردة.

ويتوزّع أغلب معايني الأضرار بمنطقة الشمال والبقية بمنطقتي الوسط والجنوب.

- الخبـراء الإكتواريون :

يعدّ السجلّ الذي تمسكه الجامعة التونسية لشركات التأمين 14 خبيرا إكتواريا في نهاية سنة 2010 مقابل 13 خبيرا سنة 2009.

4– التشغيـل :

يشغل قطاع التأمين في نهاية 2010 حوالي 7200 عاملا مقابل 6915 عاملا سنة 2009.

وتوفر شركات التأمين حوالي 40,4% من مواطن الشغل (2908 عاملا) والوسطاء 30,4% (795 نائبا و67 سمسارا و38 منتج تأمين على الحياة)، أمّا النسبة المتبقية فتوفرها مكاتب الخبراء ومعايني الأضرار بنسبة 28,3% (839 خبير و106 معاين أضرار) والشركات غير المقيمة بنسبة 0,9 % (68 عاملا).

5 – التكوين والرسكلة :

في إطار تكوين ورسكلة الأعوان العاملين في قطاع التأمين بهدف مواكبة التقنيات العصرية للتأمين تتولى ثلاثة معاهد مختصة في التأمين وهي معهد تمويل التنمية للمغرب العربي والمعهد الإفريقي للتأمين والمركز التقني للتكوين في التأمين تكوين العديد من هذه الإطارات.

وتخرّجت سنة 2010 الدفعة 28 من طلبة معهد تمويل التنمية للمغرب العربي حيث تحصّل 8 طلبة (تونسية و7 جزائريين) على شهادة الدراسات العليا المتخصصة في ميدان التأمين.

وتخرّجت الدفعة 44 من طلبة المعهد الإفريقي للتأمين والتي تعدّ 47 إطارا منهم 12 من البلدان الإفريقية. كما تخرّجت الدفعة الثانية عشر من المركز التقني لتكوين موظفي شركات التأمين، وتضمّ 45 طالبا منهم 20 متخرج في صنف التكوين الموجه لحاملي شهادة الباكالوريا و25 في صنف التكوين الموجه لحاملي شهـادة الأستاذية أوما يعادلها.

المعـاهد المختصـة في التكـوين والرسكلـة في ميـدان التأميـن

- معهد تمويل التنمية للمغرب العربي :

تأسس سنة 1981 بموجب إتفاقية مبرمة بين الحكومة التونسية والحكومة الجزائرية. ويتولى المعهد تكوين حاملي شهادة الأستاذية أو ما يعادلها من مختلف بلدان المغرب العربي، بعد نجاحهم في إجتياز مناظرة في الغرض وشرط حصولهم على عقود « تبني» من قبل المؤسسات المالية.

ويتوّج التكـــوين الذي يدوم مـدة سنتيـــن تتخللهما 3 تربصات مهنية بالحصول على شهادة الدراسات المعمقة في إختصاصي «التأمين» أو «البنوك».

- المعهد الإفريقي للتأمين :

تأسس سنة 1967 بمبادرة من الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين « ستار» قصد تكوين الحاصلين من ذوي الجنسية الإفريقية على شهادة الباكالوريا أو ما يعادلها في ميدان التأمين.

ويتحصل المشارك في الدورة التكوينية على شهادة نجاح معترف بها لدى مؤسسات التأمين.

- المركز التقني للتكوين في التأمين :

تأسس سنة 1999 بمبادرة من الجامعة التونسية لشركات التأمين.

ويوفّر المركز صنفين من التكوين في ميدان التامين الأول موجه لحاملي شهادة الباكالوريا والثاني موجه لحاملي شهادة الأستاذية أو ما يعادلها وذلك في إطار برنامج شراكة مع جامعة فرنسا PARIS-DAU-PHINE كما يوفر المركز دورات تكوينية في شكل ندوات قصد رسكلة العاملين بقطاع التأمين.

2010

تطوّر نشاط سوق التأمين وإعادة التأمين

رقـم المعـاملات

شهد رقم معاملات مؤسسات التأمين خلال سنة 2010 تطورا بنسبة 9,2 % مقابل 6,7 % سنة 2009 حيث إرتفعت الأقساط الصادرة من 1026 م.د سنة 2009 إلى 1120,3 م.د سنة 2010 (ملحق عدد7-1).

وقد تجاوز معدّل تطوّر نشاط مؤسسات التأمين خلال الفترة 2006–2010 الذي بلغ 9,5%، نسق نموّ الناتج الداخلي المحلّي الخام خلال نفس الفترة والذي ناهز 9 % بالأسعار الجارية وحوالي 4,6% بالأسعار القارة.

ويتّضح تحسّن نسبة التطور التي شهدتها سنة 2010 خاصّة على مستوى فرع التأمين على الحياة وتكوين الأموال الذي تواصل نسق نموّه مرتفعا بنسبة 20,3 % مقابل 22 % سنة 2009 و16,1% سنة 2008 و21,2 % سنة 2007. وكذلك على مستوى فرع تأمين النقل بنسبة 16,4 % مقابل تراجعه بمعدّل 8,8 % سنة 2009.

كما سجّل رقم معاملات فرع تأمين الحريق والأخطار المختلفة إرتفاعا في نسبة نموّه خلال سنة 2010 التي بلغت 5,8 % مقابل تراجعه بما يعادل 4,9 % سنة 2009.

تطور رقم المعاملات (م.د)

	2009	2010	نسبة التطور %
التأمين على الحياة وتكوين الأموال	134,6	161,9	20,3
التأمين على غير الحياة	891,4	958,4	7,5
تأمين السيارات	475,1	517,3	8,9
التأمين الجماعي على المرض	144,5	146,3	1,2
تأمين النقل	65,1	75,8	16,4
تأمين الحريق والأخطار المختلفة	178,3	188,7	5,8
تأمين الصادرات والقروض	9,5	10,1	6,3
التأمين ضد البرد وهلاك الماشية	9,2	9,3	1,1
العمليات المقبولة	9,7	10,9	12,4
رقم معاملات مؤسسات التأمين	1026	1120,3	9,2
رقم معاملات الشركة التونسية لإعادة التأمين	60,8	73,7	21,2
رقم المعاملات الجملي للقطاع	1086,8	1194,0	9,9

هذا وسجّل فرع تأمين الصّادرات والقروض نموّا في حدود 6,3 % سنة 2010 مقابل 2,2% سنة 2009 وذلك بعد أن حقّق سنة 2008 نموّا هاما ناهز 27,4 %بعد الإستقرار الذي سجّله خلال سنتي 2006-2007.

وبلغ رقم معاملات الشركة التونسية لإعادة التأمين 73,7 م.د مقابل 60,8 م.د سنة 2009 مسجلا نموّا ملحوظا بنسبة 21,2 %.

وعلى هذا الأساس، بلغ رقم المعاملات الجملي للقطاع باعتبار الشركة التونسية لإعادة التأمين 1194 م.د سنة 2010 مقابل 1086,8 م.د سنة 2009 أي بنسبة تطوّر تعادل 9,9 % مقابل 6,4% سنة 2009.

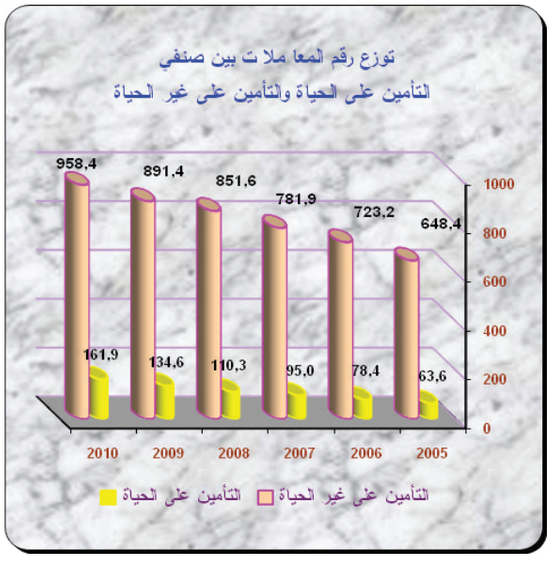

ويتوزع رقم معاملات مؤسسات التأمين بنسبة 85,5 % بعنوان التأمين على غير الحياة وبنسبة 14,5 % بعنوان التأمين على الحياة وتكوين الأموال الذي سجّل معدّل نمو بلغ 20,5 % على مدى الفترة 2006-2010 مقابل 8,1% بالنسبة للتأمين على غير الحياة خلال نفس الفترة.

كما بلغ رقم معاملات التأمين على غير الحيـاة 958,4 م.د سنـة 2010 مقابل 891,4 م.د سنة 2009 أي بنسبة تطور قدرها 7,5 % مقابل 4,7% سنة 2009.

أما فيما يتعلق بهيكلة محفظة سوق التأمين، فقد حافظ فرع تأمين السيارات خلال سنة 2010 على المرتبـة الأولـى بحصّـة تقـدّر بـ 46,2 % من مجموع رقم المعاملات يليه فرع التأمين من الحريق والأخطـار المختلفة بحصـة 16,9% وفرع التأمين الجماعي على المرض بحصة 13,1%.

وتستقطب مؤسسات التأمين خفية الإسم حصة 81 % من رقم المعاملات مقابل 19 % لفائدة التعاونيات وصندوق التأمين التعاوني الفلاحي.

وتستقطب التأمينات الإجبارية نسبة هامة من رقم المُعاملات وهي تتمثّل خاصة في التّأمين الوجوبي للمسؤولية المدنية لأصحاب العربات البرّية وتأمين نقل الواردات والتأمين من الحريق لأدوات وتجهيزات الصناعة والتجارة والسياحة.

ويتبين أنّ 40,2 % من مجموع الأقساط الصادرة يتمّ تحقيقها من قبل نيابات التّأمين خلال سنتة 2010 مقابل 41,5 % سنة 2009. أمّا مكاتب مؤسسات التّأمين فقد بلغت الأقساط الصادرة من قبلها 35,8 % مقابل 33,9 % سنة 2009. هذا، وقد تمّ توزيع 17 % من الأقساط سنة 2010 من قبل سماسرة التّأمين مقابل 16,7 % سنة 2009.

ويتوزّع المبلغ الباقي من الأقساط بين 4,8 % عبر شبكات البنوك والبريد و1,7 % عبر مسالك التوزيع الأخرى و0,5 % عبر منتجي التأمين على الحياة (ملحق عـدد 7-2).

ويتّضح أن 31,2 % من الأقساط الصادرة سنة 2010 بعنوان فرع التأمين على الحياة (ملحق عـدد 7-3) يتمّ تحقيقه من قبل شبكات البنوك والبريد (مقابل 39,4 % سنة 2009 و40,2 % سنة 2008) و32,1 % من قبل مكاتب مؤسسات التأمين و17 % من قبل نواب التأمين و12% من قبل سماسرة التأمين و3,3 % من قبل منتجي التأمين على الحياة.

ومن جهة أخرى، تتوزّع الأقساط الصادرة بعنوان فروع التأمين على غير الحياة بين 44,1 % بالنسبة لنواب التأمين و36,5 % بالنسبة لمكاتب المؤسسات و17,9 % بالنسبة لسماسرة التأمين.

ويُسجّل هذا الإتّجاه خاصة بالنسبة للأقساط الصادرة بعنوان فرعي تأمين السيارات والتأمين من الحريق حيث يتمّ على التوالي تحقيق 59,9 % و36,1 % منها من قبل نيابات التأمين في حين أنّ جزء هاما من الأقساط الصادرة بعنوان فروع التأمين الجماعي على المرض (50,4 %) وتأمين النقل (51,7 %) وتأمين البرد وهلاك الماشية (53,3 %) وتأمين الصادرات (97 %) يتم تحقيقه من قبل مكاتب المؤسسات.

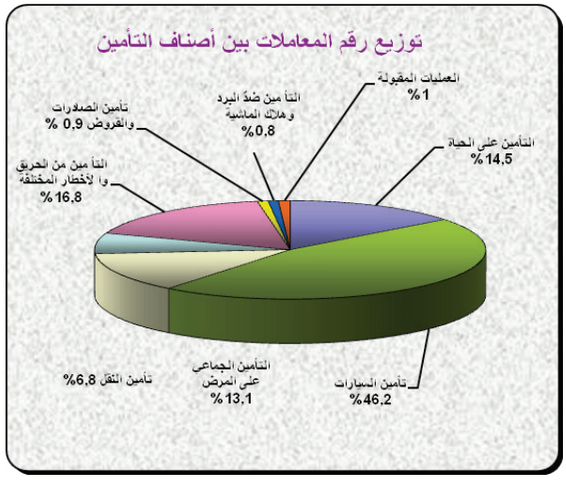

بنية رقم معاملات مؤسسات التأمين لسنة 2010

شرائح الأقساط الصادرة	عدد المؤسسات	النسبة من الأقساط الصادرة (%)	النسبة المتراكمة (%)
من 0 إلى 10 م.د	3	1	1
من 10 إلى 20 م.د	0	0	1
من 20 إلى 30 م.د	4	8,9	9,9
من 30 إلى 40 م.د	1	3,3	13,2
من 40 إلى 50 م.د	1	4,4	17,6
من 50 إلى 60 م.د	0	0	17,6
من 60إلى 70 م.د	2	11,4	28,9
من 70 إلى 80 م.د	0	0	28,9
من 80 إلى 90 م.د	2	15,6	44,6
من 90 إلى 100 م.د	3	24,9	69,4
من 100 إلى 200 م.د	1	11,6	81
من 200 م.د فما فوق	1	19	100
المجموع	18	100	-

رقم المعـامـلات :

يعرف معيار المحاسبة عدد 28 المتعلق بالمداخيل في مؤسسات التأمين أو إعادة التأمين قسط التأمين كالتالي :

قسط التأمين أو معلوم الأشتراك هو المقابل المالي الذي يحصل عليه المؤمن أو مؤسسة إعادة التأمين مقابل الخطر المؤمن عليه طبقا لما ينص عليه العقد.

وتتمثل قواعد إقرار وتسجيل الأقساط في:

- طرح مبالغ الإرجاعات من أقساط التأمين. وتتمثل الإرجاعات في المبالغ التي ترجع فعليا خلال سنة الإصدار للمؤمن له في شكل سيولة نقدية أو في طرح مبلغ مالي على القسط المُوالي،

- طرح مبالغ أقساط التأمين التي تم إلغاؤها،

- تسجيل الأقساط المكتسبة وغير الصادرة ضمن المداخيل،

-إدماج الجزء من مبلغ قسط التأمين الموافق لفترة الضمان للسنة المحاسبية الجارية في المداخيل وكذلك بالنسبة للضمانات الممنوحة لعدة سنوات.

توزّع رقم المعاملات حسب مسالك التوزيع (م د)

مسالك التسويق	2009 %	2010 %	التطور %
مكاتب المؤسسة	33,9	35,8	% 5,6
نواب التأمين	41,5	40,2	% (-3,1)
سماسرة التأمين	16,7	17	% 1,8
منتجي التأمين على الحياة	0,6	0,5	% (-16,7)
شبكات البنوك والبريد	5,5	4,8	%(-12,7)
مسالك أخرى	1,8	1,7	% (-5,6)
المجموع	100	100	-

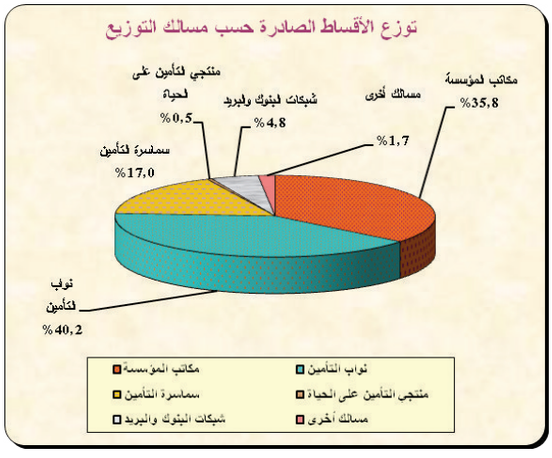

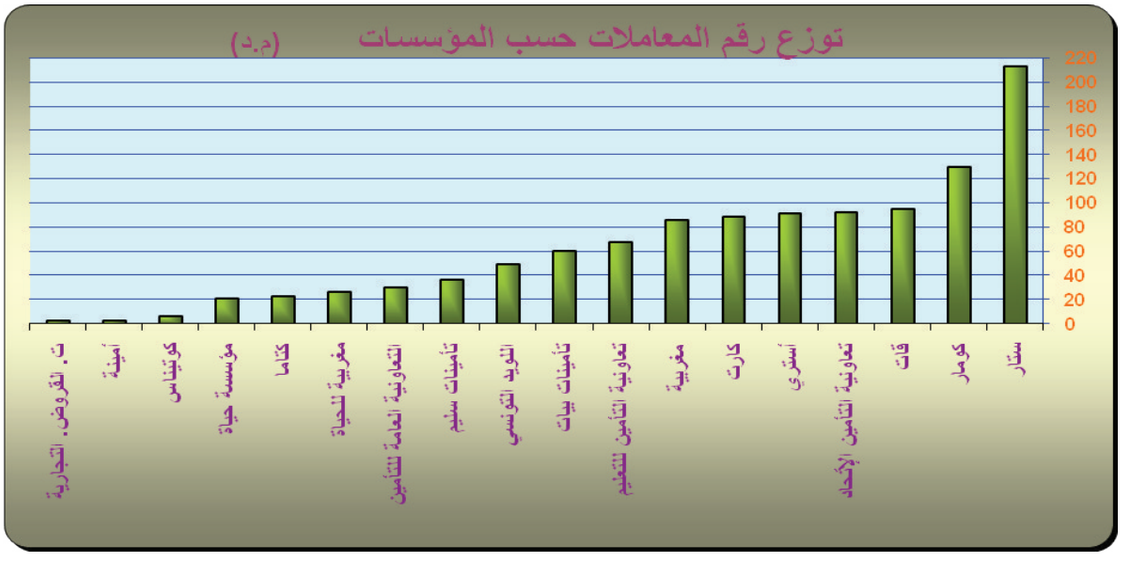

تطوّر معدّل قسط التامين للفرد :

وقد عرف معدّل قسط التأمين للفرد تطورا متواصلا على مدى الفترة 2006-2010 حيث بلغ حوالي 106,2 دينار سنة 2010 مقابل 98,3 دينار سنة 2009 و93,1 دينار سنة 2008 و85,8 دينار سنة 2007 و79,3 دينار سنة 2006 مسجّلا بذلك إرتفاعا بنسبة تفوق 8 % مقارنة بسنة 2009.

ولا تمثّل الحصة من هذا القسط بعنوان التأمين على الحيـاة وتكوين الأمـوال سوى 14,5 % (أي ما يعـادل 15,4 دينار مقابل معدّل عالمي يتجـاوز 521 دينار) في حين تمثل الحصة من هذا القسط بعنوان التأمين على غير الحيـاة 85,5 % (أي ما يعادل 90,8 دينار).

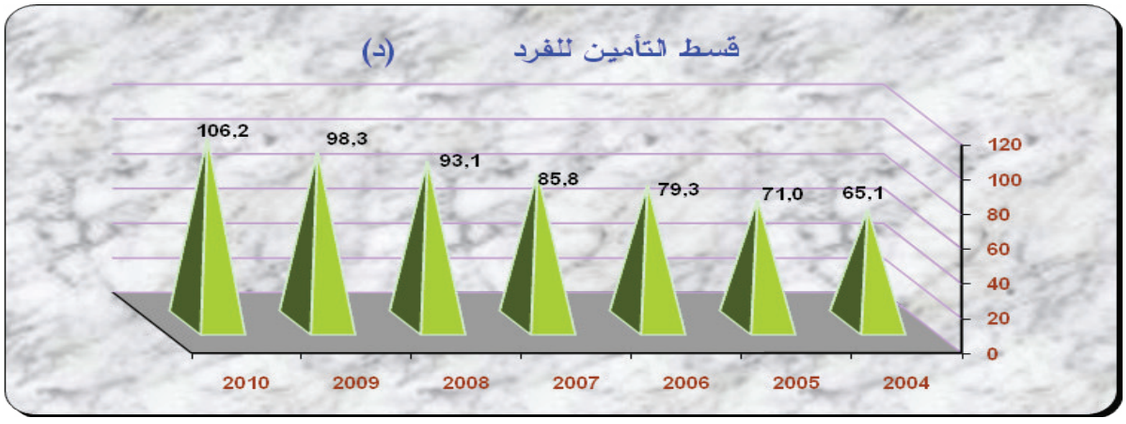

تطور معدل قسط التأمين للفرد (د)

	2006	2007	2008	2009	2010	نسبة التطوّر 2010/2009
عدد السكان (بالمليون)	10,114	10,220	10,327	10,435	10,551	1,11 %
الأقساط الصادرة (م د)	801,6	876,9	961,9	1026	1120,4	%9,2
قسط التأمين للفرد (د)	79,3	85,8	93,1	98,3	106,2	%8,04